نحو إصلاح الإطار التنظيمي للإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
ورشة عمل حول القيود الجنائية على المحتوى الإعلامي

24 – 25 أبريل/نيسان 2014، بيروت

ورقة تعريفية: البدائل للأحكام الجنائية

ليست حرية التعبير مطلقة، ومن المعروف بشكل عام أن بعض القيود على هذا الحق لها ما يبررها. يحدد *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* اختباراً واضحاً لشرعية هذه القيود. طبقاً للمادة 19 من العهد الدولي، فإن القيود لا تكون مبررة إلا إذا كانت محددة بنص قانون لحماية مصلحة مشروعة، وأن تكون ضرورية لحماية المصلحة المذكورة، وهو ما يعني من بين جملة أمور، ضرورة أن تكون مصممة بحيث لا تمس إلا أدنى قدر ممكن من حرية التعبير.

من تداعيات المطلب المذكور بشأن القيود، أن على الدولة كلما أمكن أن تسعى لبدائل للقيود الجنائية، تكون أقل تقييداً لحرية التعبير. التشهير مثال جيد. طبقاً للتعليق العام الصادر في سبتمبر/أيلول 2011 عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة الرسمية المنوطة مسؤولية الإشراف على التزام الدول بمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

> على الدول الأطراف النظر في أمر رفع التجريم عن التشهير، وفي كل الأحوال، يجب ألا يستخدم القانون الجنائي إلا في أكثر الحالات جسامة، وليس الحبس بالعقوبة المناسبة أبداً.

المنطق الأساسي وراء هذا الأمر أنه إذا كان حُكم القانون المدني (مثال: التعويض عن ضرر التشهير) فعالاً في حماية مصلحة مشروعة (في هذه الحالة هي السمعة) فإن الحظر الجنائي ليس له ما يبرره إذن. يجدر ذكر أن في العديد من النظم الديمقراطية – ومنها تيمور الشرقية وجورجيا وغانا وسريلانكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – قامت الحكومات بإلغاء قوانين التشهير الجنائية، في حين تخلت نظم أخرى عن فكرة الحبس جراء التشهير. لا توجد أدلة تُظهر أن إلغاء التجريم أو تخفيف العقوبات قد أدى إلى زيادة في التشهير.

هناك مجالات أخرى يجب النظر فيها لتدابير الحماية المدنية، مثل المساس بحقوق الملكية الفكرية، ومثل التدخلات الأقل حدة في خصوصية الأفراد. بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية، فعلى الرغم من تزايد مطالبات منتجي المحتوى بعقوبات مغلظة، فإن الممارسات الفضلى تُظهر أن العقوبات الجنائية يجب أن تُحفظ خصيصاً لمرتكبي المخالفات الأكبر، ولا سيما المتربحين من انتهاك حقوق الملكية الفكرية. بالمثل، ففي نظم قضائية عديدة، يعد التعدي على الخصوصية، مثلاً التقاط صور في أماكن خاصة، من الأمور التي تعامل بالقانون المدني، في حين أن التعديات الأكبر على الخصوصية، مثل تسجيل المكالمات أو الحصول على بيانات شخصية محمية، تعد مخالفات جنائية.

سبل الإنصاف البديلة والأقل حدة مهمة تحديداً في العالم الرقمي. المؤكد أن ثمة إشكاليات في معاملة المخالفات بصفتها أكثر جسامة فقط إذا كانت مرتبطة بالإنترنت. خلال السنوات الأخيرة، اقترحت عدة دول تشريعات للجرائم على الإنترنت تنطوي على إشكاليات، ما هيأ لفئات جديدة من المخالفات، وفي الكثير من الحالات تم التعامل معها بعقوبات مبالغ كثيراً فيها، وبعض هذه العقوبات تغطي سلوكيات حميدة أو مألوفة على الإنترنت.

لقد تم إيلاء قدر ضئيل للغاية من الاهتمام للسعي لسبل إنصاف وتعويض بديلة بالنسبة للإنترنت. هناك أداة تم تطويرها، لكن بها إشكاليات، هي الإخطار والمصادرة للمحتوى، في حين يعد موفر خدمة الإنترنت مسؤولاً إذا لم يمسح المحتوى الذي يُزعم أنهم غير قانوني (على سبيل المثال بسبب خرق لحقوق الملكية الفكرية أو لكونه تشهيرياً).

من المناهج الأفضل هو نظام الإخطار، إذ يتم إرسال إخطار لموفر خدمة الإنترنت بوجود خرق محتمل، وعليه أن يخطر صاحب المحتوى الذي يتعين عليه بعد ذلك إما الدفاع عن تصرفاته أو القبول ومسح المحتوى محل الخلاف.

من النظم الأخرى التي لم تنل ما يكفي من الاهتمام في العديد من الدول، الحق في التصويب أو حق الرد. تعد هذه الآلية نهجاً قد يسمى "الرد بالخطاب" على الخطاب السيئ، وهو ما يُفضل دائماً على منهج العقاب. يجب استخدام التصويبات لتصحيح الأخطاء البسيطة في الحقائق، مع كفالة حق الرد في الأخطاء الكبيرة في الحقائق التي تؤدي إلى ضرر بالغير، والتي تكون معقدة بما يحول دون إصلاح الأمر بمجرد تصويبها.

من السبل المهمة البديلة الأخرى للنهجين المدني والجنائي هو التنظيم الذاتي، لا سيما فيما يتعلق بالإعلام. تنطوي هذه النظم على مدونة سلوك للإعلام، بالإضافة إلى جهة لتلقي الشكاوى والتعامل فيها، مثل مجلس أعلى للصحافة، للبت في شأن الشكاوى الواردة من الأفراد. يجب أن تتصدى مدونة السلوك لقضايا مثل الدقة في الأخبار والنزاهة في كيفية جمع الأخبار، والحماية للخصوصية والجماعات الهشة مثل الأطفال وضحايا الجرائم، وعدم التمييز، واحترام افتراض البراءة حتى ثبوت الذنب أثناء تغطية القضايا الجنائية، وحماية خصوصية المصادر. عادة ما تكون قدرة هيئات تلقي الشكاوى محدودة في فرض العقوبات، وتكاد لا تتجاوز مطالبة المنفذ الإعلامي المعني بالإقرار بأنه خرق مدونة السلوك.

لهذه النظم مزايا مفيدة للجمهور العام، إذ أن آليات التنظيم الذاتي متاحة بشكل أيسر للمواطن العادي، أكثر من المحاكم، كما أنها مفيدة للإعلام، من حيث كونها آليات أسرع وأبسط لتسوية المخالفات للمعايير المهنية. ومن حيث الممارسة، ثبت أن آليات التنظيم الذاتي تكفل المسؤولية الإعلامية عن السلوك غير المهني، لكن دون تعريض الإعلام لتنظيم قانوني شاق.

وفي أفضل السيناريوهات الممكنة، فإن آليات التنظيم الذاتي يجب أن تعدها بالكامل الهيئات الإعلامية بنفسها، دون أي تدخل قانوني. لكن حيث لا يمكن للإعلام الاجتماع على إعداد آلية كهذه، فمن الممكن إعدادها بموجب قانون، طالما للإعلام قول حقيقي في كيف يعمل وأن يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة.